

المشهد السياسي

موفد سعودي إلى بيروت: جمع الحريري وابن سلمان

تستمر الوساطات لعقد لقاء بين الرئيس سعد الحريري والأمير محمد بن سلمان، إذ دخلت الولايات المتحدة على الخط، حيث سعى جاريد كوشنير إلى جمعها في لندن دون أن ينجح في ذلك



هل ينجح كوشنير في جمع الحريري وابن سلمان؟ (أرشيف)

تستقبل بيروت، بعد غد، وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، في زيارة تستمر يوماً واحداً، ينتظر أن تتمحور خلالها محادثاته حول ما بدأه مساعده دافيد ساتيرفيلد (الملف الحدودي بين لبنان وإسرائيل)، بالإضافة إلى ملف الانتخابات ومسار المؤتمرات الدولية الداعمة للبنان في روما وبروكسيل وباريس.

وبانتظار ما سيحمله الخطاب المرتقب لرئيس الحكومة سعد الحريري، غداً، في الذكرى الـ 13 لاغتيال الرئيس رفيق الحريري، علمت «الأخبار» أن واشنطن دخلت على خط الوساطة بين رئيس «المستقبل» والقيادة السعودية، عبر جاريد كوشنير، صهر الرئيس الأميركي دونالد ترامب. ورغم نفي مقربين من الحريري، علم أن



اجتماع رئاسي ثلاثي تنسيقي في بعدا عشية زيارة تيلرسون إلى بيروت

«كوشنير طلب إلى الحريري السفر إلى لندن، لأن الأمير محمد بن سلمان سيكون هناك، ويمكن ترتيب لقاء معه». وبالفعل، سافر الحريري ليل الخميس إلى لندن، بحجة أنه يريد لقاء نجله، مع أنه كان ينبغي له المشاركة في مناسبتين أساسيتين، هما قداس مار مارون وحفل توقيع اتفاقية النفط والغاز في البéal. غير أن لقاء الحريري - ابن سلمان لم يحصل، إذ إن الأخير أجل زيارته لبريطانيا إلى آذار المقبل.

وعلمت «الأخبار» أن موفداً سعودياً سيوزر بيروت هذا الأسبوع (نزار العلولا على الأرجح)، وذلك في مهمة تتصل بعلاقة الحريري بولي العهد محمد بن سلمان والمقاربة السعودية للملف الانتخابي اللبناني. من جهة أخرى، شكل الاجتماع



الرئاسي الثلاثي في قصر بعدا، استكمالاً للقاء السابق، وبمبادرة من رئيس الجمهورية ميشال عون الذي بادر، قبل يومين، إلى الاتصال بالرئيسين نبيه بزي وسعد الحريري، في ضوء تطورات المنطقة، وأبرزها إسقاط الجيش العربي السوري لطائرة الـ 16 الإسرائيلية. وتمحور اجتماع الرؤساء الثلاثة،

حول «المياه البحرية والجدار الإسمنتي الذي تنوي إسرائيل بناءه، إضافة إلى الاقتراحات التي جاء بها ساتيرفيلد وقدمها إلى المسؤولين اللبنانيين، كذلك الزيارة المرتقبة لتيلرسون». وأكد عون خلال الاجتماع وجوب الدفاع عن أرضنا والتمسك بحدودنا البرية والبحرية، دون أن نقفل الأبواب أمام التفاوض

للوصول إلى نتائج ايجابية، وأيده في هذا الاتجاه الرئيسان بزي والحريري. بالنسبة إلى الخط الأزرق، وبحسب المعلومات، فإن منسق الحكومة في اللجنة الثلاثية التي انعقدت صباح أمس في الناقورة العميد الركن مالك شمع، الذي حضر إلى القصر الجمهوري وأطلع الرؤساء الثلاثة

على نتائج الاجتماع، بحضور المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، نقل جواً سلبياً مفاده أنه «لا يوجد تجاوب من قبل الإسرائيليين مع الطرح اللبناني بتصحيح النقاط الـ 13 المتحفظ عنها لبنانياً»، وأن «الجانب الإسرائيلي لا يزال مُصرّاً على الاستمرار في بناء الجدار الإسمنتي». أما الرد اللبناني، فقد

تقرير

الرفض بالسبهان من «مصلحة الدولة العليا»!

محمد نزال

مصلحة الدولة العليا تقتضي، بحسب قاضي التحقيق الأول في بيروت غسان عويدات، ألا يُدعى قضائياً على الوزير السعودي ثامر السبهان، لذا، تقرر «حفظ الأوراق». هذه خلاصة القرار الصادر أمس عن عويدات، في شكوى المواطن نبيه عواضة بحق السبهان. قاضي تحقيق يتحدث عن «مصلحة الدولة العليا» في متن قراره، حرفياً وبلا مواربة؟ مسألة غير مألوفة قضائياً في لبنان. نقيب سابق للمحامين،

قضى أكثر من نصف قرن في المحاكم اللبنانية، يقول: «لم يحصل أن عاينت حالة مماثلة سابقاً، فالقرار، بعيداً عن تفاصيله وأشخاصه، يستحق أن يكون محور دراسة قانونية». مرة أخرى، إنها السياسة القضائية، أو القضاء السياسي، في لبنان. كان يُمكن لقاضي التحقيق أن يكتفي بالإشارة إلى «انتفاء صفة المدعى» أو «عدم اختصاص القضاء اللبناني» (وقد أشار إلى ذلك فعلاً)، لكن من دون أن يتووّظ في الحديث عن مبدأ «مصلحة الدولة العليا».

هذا مبدأ موجود ويُعمل به، في حالة استثنائية، لدى كثير من دول العالم، لكن في بلد كلبان، القضاة فيه من مكونات هذا البلد طائفيًا وسياسيًا وجزئياً كما نعرفهم، فمن الذي سيحدد أين تكون «مصلحة الدولة العليا» تلك؟ قرار القاضي هذا سيصبح اجتهاداً، ولاحقاً ربما يُصبح عرفاً، وعندها يصير كل قاض، بحسب ميوله الخاصة، هو دولة قائمة بذاتها. ما الذي يمنع؟ لا شيء. أكثر من ذلك، كان يُمكن أن تكون المسألة أكثر قبولاً لو صدر القرار (حفظ الأوراق) عن النيابة

العامة، المتصلة عرفاً بالسلطة السياسية إلى حد ما. لكن أن يصدر عن قاضي تحقيق، فهذا «أمر مستغرب» (بحسب النقيب السابق). بالمناسبة، أشار القاضي عويدات في قراره إلى أن الشكوى المقدمة لديه أحييت، بحسب الأصول القانونية، إلى النيابة العامة الاستئنافية، وذلك «للقيء وإبداء المطالب، فطلبت (النيابة) عدم سماع الدعوى لعدم صفة المدعى للدعاء، ولعدم اختصاص القضاء اللبناني». إذاً، النيابة العامة هي صاحبة القرار، لكن، وبحسب مصادرها، لم يصدر

عنها أي إشارة إلى مبدأ «مصلحة الدولة العليا». صاحب الشكوى، الأسير المحرّر نبيه عواضة، علق في اتصال مع «الأخبار» قائلاً: «قرار القاضي الذي رج بنفسه في السياسة الدولية يُشرعن كل إساءة بحق لبنان، وبحق رموزه ورؤسائه ومسؤوليه، تصدر لاحقاً من أي وزير أو دبلوماسي أجنبي، وهذا أخطر ما في الأمر». وأضاف: «أما مسألة عدم الصفة، أفلا تكفي صفتي كمواطن لبناني لآكون متضرراً من الوزير السعودي السبهان؟ هذا الأخير الذي غرّد أمام